



المعهد السياسي لإعداد القيادات الشبابية
Political Institute For The Preparation Of Youth Leaders



وزارة الشباب
قراراتنا ... مستقبلنا

تعزيز دور مجالس المحافظات في قانون الإدارة المحلية من خلال استحداث وحدات تنمية مستقلة

البرلمان الشبابي - الجيل الثاني
لجنة الإدارة المحلية والخدمات العامة

إعداد :

غيث الزبيدي
سيف الحويطات
محمد العمري
فيصل طويسات
أحمد ز غيبات

المعهد السياسي لإعداد القيادات الشبابية - وزارة الشباب

www.shababgovjo.org

الملخص التنفيذي:

يسير الأردن بخطى ثابتة بقيادة حكيمة من جلالة الملك عبد الله الثاني بن الحسين بمؤيته الثانية نحو التحديث لأردن أكثر قوة ونجاعة، أردن يُلبى الاحتياجات والتطلعات الملكية والشعبية على حد سواء بتعزيز قدرات مؤسسات الدولة، وليبقى الأردن أولاً كما أراد جلالته منذ توليه سلطاته الدستورية، ويأتي ذلك من خلال مُراجعة الماضي وأخذ الدروس والعبر والاستفادة من الأخطاء، للتقدم وإكمال المسيرة من الأبناء بحكمة وخبرة كبارنا وأفكار وطاقت شبابنا.

جاءت فكرة اللامركزية لنقل السلطات من المركز إلى الأقاليم والإدارات المحلية وللتوائم مع الرغبة الملكية والعشبية بالوصول إلى الحكم المحلي الرشيد والوصول إلى الحكومات البرلمانية، لكن واجهت هذه التجربة العديد من المشاكل والتحديات ومن الطبيعي أن كل تجربة جديدة يتخللها ذلك، وكانت واحدة من أهم المشاكل التي واجهت تجربة اللامركزية في الأردن هي غياب وحدات تنمية مستقلة تابعة لمجالس المحافظات.

إذ يعود السبب الرئيس لوجود هذه المشكلة إلى ما قد تُسميه الخلل الوارد في التشريع بقانون اللامركزية الذي أقر عام 2015 حيث اعتبر القانون وحدات التنمية في المحافظات بأنها الأمانة العامة لمجالس المحافظات وأوكل إليها المهام التالية حسب نص القانون " تكون وحدة التنمية في المحافظة هي الأمانة العامة لكل من المجلس والمجلس التنفيذي ويسمي المحافظ من بين موظفي تلك الوحدة أمين سر لكل منهما يتولى توجيه الدعوة لاجتماعاتهما وتدوين محاضر جلساتها وقراراتهما وتوصياتهما وتنسيبهما في سجل خاص لكل منهما يوقع عليه رئيس المجلس أو رئيس المجلس التنفيذي والاعضاء الحاضرون حسب مقتضى الحال وتنشر على الموقع الالكتروني للمجلس"

وجاء الاستمرار بنفس الخلل في قانون الإدارة المحلية الذي أقر عام 2021 حيث أوكل القانون مهام التنمية بما في ذلك إعداد مشروعات الخطط الاستراتيجية والتنفيذية ودليل احتياجات المحافظة من المشاريع التنموية والخدمية واقتراح المشاريع الخدمية والاستثمارية والتنموية وأولوياتها وإجراء الدراسات وتجهيز الخطط إلى المجلس التنفيذي، والذي يتشكل من المحافظ كرئيس لهذا المجلس، ونائب المحافظ ومديري المديرية التنفيذية والإدارات الخدمية في المحافظة باستثناء رؤساء المحاكم ومديري المناطق التنموية والمدن الصناعية في المحافظة وأحد مفوضي سلطة منطقة العقبة الاقتصادية وأحد مفوضي سلطة إقليم البترا التنموي السياحي.

أشارت العديد من الدراسات التقييمية التي أُجريت لتجربة اللامركزية خلال عملها إلى ضعف خلفية أعضاء المجالس المتعلقة بمسائل التنمية المحلية، وضعف البيانات على المستوى المحلي والمحافظة التي تُساعد في عملية التخطيط من أجل زيادة منافع التنمية في المحافظة. بالإضافة إلى وجود تحدي في بناء القدرات الإضافية كالتخطيط الاستراتيجي للمحافظات، ورصد التقدم المُحرز على الصعيد التنموي كما أكدت التوصيات إلى أن التجربة بحاجة إلى تدعيم القدرات اللوجستية لمجالس المحافظات بالأدوات اللازمة للقيام بعملها بما في ذلك الكوادر الإدارية المُدربة والمؤهلة، ومواصلة مراجعة التشريعات والأنظمة وبناء قواعد بيانات للتشغيل ومختلف أوجه التنمية الخاصة بالمحافظة.

تأتي هذه الورقة التي تم إعدادها من قبل أعضاء لجنة الإدارة المحلية والخدمات العامة في مشروع البرلمان الشبابي في المعهد السياسي لإعداد القيادات الشبابية، بهدف تسليط الضوء على مشكلة عدم وجود وحدات تنمية مستقلة تتبع لمجالس المحافظات.

حيث أن العديد من التقارير والدراسات أوضحت بأن المجلس التنفيذي لم يُفضي بالنهاية لمساعدة مجالس المحافظات بل أن الأمر انتهى به إلى إعداد تقارير حول أنشطة مجالس المحافظات وبالحد الذي تُتاح فيه البيانات لذلك، وبأن المادة 5 من قانون الإدارة المحلية جاءت مُقيدة لعمل مجالس المحافظات بما في ذلك إقرار مشروعات الخطط الاستراتيجية والتنفيذية المتعلقة بالمحافظة، وإقرار مشروع موازنة المحافظة ضمن السقوف المحددة من وزارة المالية، وإقرار دليل احتياجات المحافظة من المشاريع التنموية والخدمية وتحديد أولوياتها، وإقرار المشاريع الخدمية والاستثمارية، واعتماد موازنة المحافظات التأشيرية لمدة أربع سنوات.

ويتمثل التقييد بأن هذه المشاريع والأدلة تُحال إلى مجلس المحافظة من قبل المجلس التنفيذي، ويقوم المجلس بإعدادها، وتنحسر صلاحيات مجلس المحافظة بإقرارها ولا يملك المجلس إعداد هذه المشاريع، وأوصت بالنهاية إلى أنه كي يكون للامركزية أثر ايجابي على التنمية يجب تمكين السلطات المحلية لتقوم بوظيفتها التنموية ويتطلب ذلك منح السلطات المحلية استقلالية في صنع السياسات التنموية حتى تحقق التنمية.

تقترح هذه الورقة ضرورة استحداث وحدات تنمية مستقلة، وتزويدها بالكوادر المؤهلة والمُدرّبة، والتي ستعمل على إعداد مشروعات الخطط الاستراتيجية والتنفيذية، ودليل احتياجات المحافظة من المشاريع التنموية والخدمية، واقتراح المشاريع الخدمية والاستثمارية، مما يمنح استقلالية أكبر لمجلس المحافظة، إذ إن غياب وحدات التنمية المستقلة في مجالس المحافظات يعني غياب الهدف الرئيس من إنشاء مجالس المحافظات وهو التشاركية مع المواطنين بعملية صنع القرار ورسم السياسات التنموية وحسب احتياجات لمحافظة.

تتوقع الورقة الحصول على العديد من النتائج الإيجابية في حال استحداث وحدات التنمية لمجالس المحافظات؛ مما يعطيها استقلالية أكبر، والمزيد من التشاركية مع المواطن في عمليات صنع القرار ورسم السياسات التنموية للمحافظات، وعمل أكثر مؤسسية، مما يؤدي إلى تحقيق المزيد من الفرص الاستثمارية والتنموية في المحافظات، ومزيداً من الشراكات مع القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المحلي والدولي وهذا بالمحصلة يؤدي إلى توفير المزيد من فرص العمل وخاصة لفئة الشباب، وكسب المزيد من ثقة المواطنين بمجالس المحافظات، كما سيعمل على نقل السلطات تدريجياً لمجالس المحافظات للتدرج بالوصول إلى الحكم المحلي وتخفيف العبء الخدمي على مجالس النواب و إتاحة الفرصة أمامها للقيام بمهامها التشريعية والرقابية على أكمل وجه، كما ستكون هذه المجالس المرجع ونقطة الأساس لانطلاق المجالس الإقليمية التي جاءت بتوصيات اللجنة الملكية لتحديث المنظومة السياسية.

منهجية العمل

- تم الاعتماد في إعداد ورقة السياسات هذه والمتعلقة باستحداث وحدات تنمية مستقلة في مجالس المحافظات، وفق الخطوات المنهجية التالية:
- مراجعة التشريعات النازمة للإدارة المحلية والمتمثلة ب قانون اللامركزية رقم 49 لسنة 2015 وقانون الإدارة المحلية رقم 22 لسنة 2021م.
 - مراجعة التوصيات المتصلة بتطوير التشريعات النازمة للإدارة المحلية في وثيقة اللجنة الملكية لتحديث المنظومة السياسية.
 - مراجعة التقارير المحلية والدولية التي تم إعدادها لتقييم تجربة اللامركزية في الأردن.
 - تحليل مشروع قانون الإدارة المحلية للعام 2021 وبيان أهم التعديلات التي حصلت.
 - مراجعة وتحليل اللقاءات التي قام بها أعضاء لجنة الإدارة المحلية مع أصحاب الاختصاص وأهل الخبرة في هذا المجال.
 - إضفاء خبرة أعضاء اللجنة واسقاطها على هذه الورقة بكل موضوعية وأمانة علمية دون تحيز.
 - عرض مسودة الورقة على عدد من أصحاب الخبرات في مجال الإدارة المحلية.
 - إجراء تحليل SWOT للحلول المقترحة وبيانها من خلال التوصيات المقترحة.

المقدمة

إن عملية التقدم والنجاح تأتي دائماً من التقييم المستمر للتجربة وتصويب الأخطاء إن وجدت وإضافة وتعديل ما تحتاجه، لذلك كان جلالة الملك سباق وأبى دخول الأردن مؤيته الثانية دون أن يترافق ذلك مع مراجعة للماضي والاستفادة من الدروس والعبر وأن يترافق ذلك مع حالة تحديث لكل مفاصل الدولة بمساراتها الثلاث (السياسي والاقتصادي والإداري) وذلك لاستكمال مسيرة الأباء والأجداد، وتعزيز قدرات مؤسسات الدولة بما يتناسب والتطلعات الملكية والشعبية على حد سواء.

كانت الإدارة المحلية حاضرة في خطة التحديث التي رسمها جلالة الملك والتي تمثلت باللجنة الملكية، فتجربة مجالس المحافظات التي لم تعد جديدة لا تُبشر بالخير. إذ لم يلُمس المواطن بعد التغيير المطلوب في مستوى الخدمات المحلية التي تُقدم له، كما أن العلاقة بين مجالس المحافظات والمجالس البلدية قد عجزت التشريعات الوطنية عن رسمها بطريقة تكاملية من حيث تحديد المهام والمسؤوليات الخاصة بكل منهم وبالشكل الذي يكفل قيام هذه الوحدات الإدارية بتقديم الخدمات المحلية وتحقيق فكرة اللامركزية في الإدارة العامة.¹

حيث حرصت اللجنة على اعتماد مبدأ التدرج عبر مراحل انتقالية للوصول إلى النموذج الوطني للإدارة المحلية، لنقودنا في النهاية للوصول إلى حكم محلي رشيد، قادر على الاضطلاع بمهام التنمية المحلية والخدمات بشكل مستقل وفعال، بناء على برامج اختارها المواطنون عبر انتخابات حرة ونزيهة، للارتقاء بجودة الخدمات المقدمة بما يلبي طموحات المواطنين وتطلعاتهم.²

يؤدي استمرار غياب وحدات التنمية عن مجالس المحافظات إلى ضعف في عمل هذه المجالس وغياب الهدف الرئيس من إنشاء مجالس المحافظات والذي يتمثل بالشاركية الفعلية مع المواطنين بعملية صنع القرار ورسم السياسات التنموية حسب احتياجات المحافظات، فمهمة وحدات التنمية هو إعداد مشروعات الخطط الاستراتيجية والتنفيذية، ودليل احتياجات المحافظة من المشاريع التنموية والخدمية، واقتراح المشاريع الخدمية والاستثمارية والتنموية وألوياتها، وإجراء الدراسات وتجهيز الخطط. وبالتالي فإن استحداث هذه الوحدات يعني على الأقل إيقاف ضياع المزيد من الفرص الاستثمارية في المحافظات، كما يعني أن هنالك خارطة طريق للعمل مبنية على أسس علمية وإيجاد عمل أكثر مؤسسية.

ومن مقولة جلالة الملك "إن مجالس المحافظات والبلديات تعتبر مفتاح أي تطور في بلدنا، وركيزة أساسية في التحديث السياسي"³ جاءت فكرت العمل على ورقة السياسات هذه، ومن إيماننا بضرورة وجود وحدات تنمية تساعد عمل مجالس المحافظات، للوصول إلى ما تصبو إليه الرؤية الملكية في التدرج لتحقيق الحكم المحلي، وبما يتناسب مع المرحلة المقبلة من حالة التحديث التي تشهدها الدولة الأردنية. وباعتبار أن الركيزة الأساسية لعمل مجالس المحافظات هي التنمية فقد تم تخصيص 40% من موازنات مجالس المحافظات لها.⁴

أهمية المشكلة والحلول والنتائج وتحليلها

المشكلة:

ظهرت المشكلة بالأساس منذ استحداث مجالس المحافظات، ولا شك عند تطبيق ما هو جديد لا بد من ظهور عيوب ومشاكل وتحديات لما هو مُطبق، وتُعد واحده من أهم هذه المشاكل هي غياب وحدات تنمية مستقلة عن مجالس المحافظات، وتكمن أهمية هذه المشكلة بأنها ضرورية لمرحلة التحديث التي تعيشها المملكة الأردنية الهاشمية بمساراتها الثلاث (السياسي، الاقتصادي، الإداري)، فإن استحداث وحدات تنمية مستقلة لمجالس المحافظات سيؤدي إلى المزيد من التشاركية الفاعلة بين المواطنين وصناع القرار بما يخص حياتهم اليومية ورسم السياسات التنموية بالمحافظات، مما يزيد الثقة بين المواطن ومؤسسات الدولة ويخفف الضغط الخدمي على المجالس النيابية للقيام بمهامها التشريعية والرقابية، كما يعني المزيد من الفرص الاستثمارية والتنموية وخلق المزيد من فرص العمل وخاصة لفئة الشباب، وعمل أكثر مؤسسية يؤسس لمجالس الأقاليم التي جاءت بتوصيات اللجنة الملكية لتحديث المنظومة السياسية.

الأدلة على وجود المشكلة:

يوجد العديد من الأدلة التي تشير إلى وجود هذه المشكلة فعلياً ولعلنا نستعرض جزءاً منها:

أولاً ورد في ورقة السياسات التي حملت عنوان "اللامركزية المالية في حقل التطبيق ... التجربة الأردنية الناشئة" إشارة من أعضاء مجالس المحافظات في ذلك الوقت على أن واحدة من التحديات التي واجهتهم هي ضعف خليفاتهم المتعلقة بمسائل التنمية المحلية، كما طُرحت مسألة ضعف البيانات على المستوى المحلي والمحافظة كأحد التحديات التي تواجه عملية التخطيط من أجل زيادة منافع التنمية في المحافظة .

وأضاف أعضاء المجالس وجود تحدي في بناء القدرات الإضافية كالتخطيط الاستراتيجي للمحافظات، ورصد التقدم المُحرز على الصعيد التنموي.

وأشارت التوصيات إلى أن التجربة بحاجة إلى تدعيم القدرات اللوجستية لمجالس المحافظات ومن ضمنها الكوادر، ومواصلة مراجعة التشريعات والأنظمة وبناء قواعد بيانات للتشغيل ومختلف أوجه التنمية الخاصة بالمحافظة.⁵

ثانياً جاء بالتوصيات الواردة في تقرير "مراجعة تشريعية لقانون اللامركزية" بأن مجالس المحافظات بحاجة إلى توفير الأدوات اللازمة للمجالس للقيام بعملها بما فيها الكوادر الإدارية المُدرّبة والمؤهلة لذلك وبأن أعضاء مجالس المحافظات بحاجة إلى تدريب على تحديد الاحتياجات والأولويات في المجتمعات التي يعملون بها.⁶

ثالثاً في دراسة أجراها مركز الحياة (راصد) بعنوان "اللامركزية في الأردن وسبل التطوير "

فقد أفاد 62% من المشاركين في هذه الدراسة بضرورة أن يكون لكل مجلس محافظة سكرتاريا وأمانة عامة منفصلة عن وحدة التنمية التابعة للمحافظة.

كما أشار 80% من المشاركين بأنه يجب فتح المجال أمام مجالس المحافظات لتنفيذ مشاريع تنموية تعاونية مع بعضها البعض.

وأفاد 88% من الأردنيين بضرورة أن يكون لمجالس المحافظات دوراً في إعداد الاستراتيجيات ودليل الاحتياجات وليس فقط إقرارها.⁷

الأسباب:

يكمن السبب الرئيس في وجود هذه المشكلة إلى خلل في التشريع الوارد في قانون اللامركزية أولاً والذي أقر في العام 2015 حيث اعتبر القانون وحدات التنمية في المحافظات بأنها الأمانة العامة لمجالس المحافظات وأوكل إليها المهام التالية حسب نص القانون " تكون وحدة التنمية في المحافظة هي الأمانة العامة لكل من المجلس والمجلس التنفيذي ويسمي المحافظ من بين موظفي تلك الوحدة أمين سر لكل منهما يتولى توجيه الدعوة لاجتماعاتهما وتدوين محاضر جلساتها وقراراتهما وتوصياتهما وتنسيبهما في سجل خاص لكل منهما يوقع عليه رئيس المجلس أو رئيس المجلس التنفيذي والاعضاء الحاضرون حسب مقتضى الحال وتُنشر على الموقع الإلكتروني للمجلس"⁸

ومن ثم الخلل الوارد في قانون الإدارة المحلية لعام 2021 والذي أوكل مهام التنمية بما في ذلك إعداد مشروعات الخطط الاستراتيجية والتنفيذية ودليل احتياجات المحافظة من المشاريع التنموية والخدمية واقتراح المشاريع الخدمية والاستثمارية والتنموية وأولوياتها واجراء الدراسات وتجهيز الخطط إلى المجلس التنفيذي، والذي يتشكل من المحافظ كرئيس لهذا المجلس، ونائب المحافظ ومديري المديريات التنفيذية والإدارات الخدمية في المحافظة باستثناء رؤساء المحاكم ومديري المناطق التنموية والمدن الصناعية في المحافظة وأحد مفوضي سلطة منطقة العقبة الاقتصادية وأحد مفوضي سلطة إقليم البترا التنموي السياحي.⁹

وقد يكون بعض أو كل أعضاء هذا المجلس ليسوا من أصحاب الاختصاص ولا يملكون الوقت الكافي لإعداد ومتابعة هذه المهام الموكلة إليهم وفق القانون

الأدلة على الأسباب:

هنالك العديد من الأدلة على الأسباب المؤدية لمشكلة غياب وحدات تنمية مستقلة تابعة لمجالس المحافظات وهنا نستعرض جزءاً منها:

أولاً :

ورد في تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي "اللامركزية: التشخيص والسيناريوهات المقترحة" بأن القانون أوكل لمديريات التنمية المحلية مهمة تقديم المساعدة إلى مجالس المحافظات والمجلس التنفيذي. ولكن الأمر انتهى بها في صياغتها الحالية إلى عدم مساعدة أي منها وبأن عملها الفعلي يقتصر في جله على إعداد تقارير حول أنشطة الإدارة المحلية (إلى الحد الذي تُتاح فيه البيانات لها)، وبالتالي لا تمتلك أية قدرة فنية لدعم الدور الذي يجب أن يمارسه مجلس المحافظة في التخطيط الإقليمي وصنع السياسات التنموية، وبأن أية خطوة إلى الأمام نحو إنشاء سلطة محلية فعالة فهي مشروطة بإعادة التفكير في دور مديريات التنمية المحلية والاستثمار في بناء قدراتها.

كما ورد في ذات التقرير بأنه كي يكون للامركزية أثر ايجابي على التنمية يجب تمكين السلطات المحلية لتقوم بوظيفتها التنموية ويتطلب ذلك منح السلطات المحلية استقلالية في صنع السياسات التنموية حتى تحقق التنمية¹⁰.

ثانياً:

جاء في دراسة بعنوان "أهمية تشكيل المجالس في البلديات ومجالس الخدمات المشتركة" المنشورة في المجلة العربية للنشر العلمي أن إعادة صياغة مهام مجالس المحافظات في المادة 5 من قانون الإدارة المحلية لعام 2021 جزء منها مهام ذات طبيعة مقيدة وتتمثل في إقرار مشروعات الخطط الاستراتيجية والتنفيذية المتعلقة بالمحافظة، وإقرار مشروع موازنة المحافظة ضمن السقوف المحددة من وزارة المالية، وإقرار دليل احتياجات

المحافظة من المشاريع التنموية والخدمية وتحديد أولوياتها، وإقرار المشاريع الخدمية والاستثمارية، واعتماد موازنة المحافظات التأشيرية لمدة أربع سنوات.

ويتمثل التقييد بأن هذه المشاريع والأدلة تُحال إلى مجلس المحافظة من قبل المجلس التنفيذي، ويقوم المجلس بإعدادها، وتنحصر صلاحيات مجلس المحافظة بإقرارها ولا يملك المجلس إعداد هذه المشاريع.

الحلول المقترحة:

تُعتبر اللامركزية تجربة اصلاحية مهمة بحاجة إلى تقييم مستمر من أجل تجويدها وإنجاحها، ومن أجل اشراك المواطن في عملية صناعة القرار وإقامة المشاريع التنموية التي من شأنها رفع المستوى الخدمي في المحافظات، ومعالجة المشاكل الاجتماعية التي يعاني منها الأردن والتي أصبحت عبأً يثقل كاهل الحكومات المتعاقبة. فإن خيارات السياسة التي تم طرحها في هذه الورقة توصي بضرورة استحداث وحدات تنمية مستقلة في مجالس المحافظات لتكون قادرة على النهوض بمستوى الخدمات المُقدمة للمواطنين وجلب الاستثمارات وإنشاء المشاريع.¹¹

النتائج المتوقعة

1. استقلالية أكبر لمجالس المحافظات.
2. المزيد من التشاركية مع المواطن في عمليات صنع القرار ورسم السياسات التنموية للمحافظات.
3. عمل أكثر مؤسسية لمجالس المحافظات في حال وجود وحدات تنمية مستقلة تابعة له وتعمل معه جنباً إلى جنب في إعداد المشاريع.
4. كسب المزيد من ثقة المواطنين بمجالس المحافظات.
5. نقل السلطات تدريجياً لمجالس المحافظات للتدرج بالوصول إلى الحكم المحلي.
6. تكون مجالس المحافظات المرجع ونقطة الأساس لانطلاق المجالس الاقليمية.
7. تحقيق المزيد من الفرص التنموية في المحافظات.
8. تحقيق المزيد من الفرص الاستثمارية في المحافظات.
9. تحقيق المزيد من الشراكات مع القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المحلي والدولي.
10. تخفيف العبء الخدمي على مجالس النواب واثاحة الفرصة أمام مجالس النواب للقيام بمهامها التشريعية والرقابية على أكمل وجه.
11. توفير المزيد من فرص العمل وخاصة لفئة الشباب.

الخاتمة والتوصيات

جاءت هذه الورقة لتبرز أهمية وجود حلول للمشاكل وللخيارات المتاحة التي نستطيع من خلالها الوصول إلى طريق يسهم في إنجاح تجربة اللامركزية وتطويرها بما يتناسب مع حاجة المحافظات وتنميتها. إذ تعتبر اللامركزية تجربة اصلاحية مهمة بحاجة إلى تقييم مستمر من أجل إنجاحها ومن أجل اشراك المواطن في صناعة القرار ومن أجل إقامة مشاريع تنموية من شأنها رفع المستوى الخدمي في المحافظات ومن أجل القضاء على المشاكل الاجتماعية التي يعاني منها الأردن والتي أصبحت عبأً يثقل كاهل الحكومات المتعاقبة. إن خيارات السياسة التي تم طرحها في هذه الورقة هي حلول علمية عملية واستراتيجية اعتمدت بشكل رئيسي على تحليل SWOT الذي أجراه أعضاء لجنة الإدارة المحلية والخدمات العامة، واللقاءات التي أجريناها مع للعديد من أعضاء مجالس المحافظات على مستوى الاردن كونهم الفئة التي عاشت هذه التجربة بحذافيرها والذين أطلعوا أكثر على المشاكل والتحديات التي واجهتهم .

نوصي باعتماد ما جاء في هذه الورقة (نوصي باستحداث وحدات تنمية مستقلة) في مجالس المحافظات وتعزيزها بالكوادر المؤهلة والقادرة على العمل بتشاركية مع المواطنين في إعداد الخطط الاستراتيجية والتنموية والعمل على جذب الاستثمارات وإقامة المشاريع ومتابعتها حسب الحاجة الفعلية للمحافظات، مما ينعكس إيجاباً على المستوى الخدمي، ورضى المواطنين على جودة الخدمات المقدمة لهم. فمجالس المحافظات هي الأقدر على تحديد ذلك وانجاح العمل عليه فهي من تلامس احتياجات المحافظات والمجتمعات المحلية.

حيث كانت نتائج التحليل الذي قام به أعضاء اللجنة بأن هنالك العديد من نقاط القوة لتوصيتنا يمكننا الاستفادة منها إذ أكد العديد من أعضاء مجالس المحافظات السابقة بضعف خلفيتهم بمسائل التنمية وأكدوا حاجتهم لوجود وحدات مساندة لعملهم تساعدهم بعملية التخطيط ورسم السياسات التنموية حسب احتياجات المحافظات بناءً على أسس علمية موضوعية.

وبأن التجربة اليوم لم تعد تجربة جديدة وهي بحاجة للتطوير بالفعل لنقل السلطات إلى الأقاليم والتدرج بالوصول إلى الحكم المحلي الرشيد وللتوائم وحالة التحديث المنشودة من قبل جلالة الملك والتدرج للوصول إلى حكومات برلمانية.

كما أن هنالك فرص تساند هذه التوصيات وتمثل بتحديث القطاع العام الذي تشهده الدولة الأردنية والذي شاهدنا من خلاله بالفعل إعادة هيكلة للعديد من مؤسسات الدولة، للوصول إلى قطاع عام قادر على أداء مهامه وتقديم أفضل خدمات للمواطنين تلبي احتياجاتهم وتطلعاتهم بالإضافة إلى توصيات اللجنة الملكية بما يتعلق بالإدارة المحلية والنظرة بأن تكون مجالس المحافظات نقطة الانطلاق لمجالس الاقاليم، فهذا يؤكد على ضرورة إنجاح تجربة مجالس المحافظات.

ظهر العديد من نقاط الضعف خلال هذا التحليل ولعلنا نذكر أهمها: إذ قد يواجه هذا الحل معارضة من بعض أعضاء مجالس المحافظات السلطويين الذين يرغبون دائماً بانفرادهم بالسلطة أو المجلس التنفيذي، ولعل علاج هذا النقطة يأتي من خلال عرض الفرص الضائعة من غياب وحدات التنمية وما سيتم انجازه من خلال استحداث وحدات التنمية المستقلة وبأن هذه الإنجازات ستسجل كمكاسب لمجالس المحافظات مما يمنحهم شعور أكثر بالرضى على أدائهم وكذلك شعور المواطنين وقواعدهم الانتخابية بمزيد من الرضى والثقة بهذه المجالس.

وأظهر التحليل أيضاً بأن هنالك العديد من التهديدات التي قد تواجه التوصيات الواردة في هذه الورقة أهمها عدم رغبة المواطنين باستحداث وحدات جديدة بالقطاع العام بسبب الترهل الذي يشهده القطاع العام والتكلفة

الاقتصادية لذلك، وأن القانون تم تعديله حديثاً وهو ليس بحاجة للتعديل، والقدرة على اقناع صناعات القرار بما في ذلك الحكومة وجلس النواب بالحاجة إلى تعديل التشريع واستحداث وحدات تنمية مستقلة، والتكلفة المالية لاستحداث تلك الوحدات.

أرتى أعضاء اللجنة بأن هذه التحديات لها حلول قابلة للتطبيق الفعلي حيث أننا بحاجة حقيقية لتوعية المواطنين فعلاً بمهام مجالس المحافظات الموكلة إليها فهناك ضعف في فهم هذه المهام وبأن استحداث وحدات التنمية سيؤدي إلى المزيد من الفرص التنموية والاستثمارية بالمحافظات وبأن هذا سينعكس إيجاباً على المواطن بجودة الخدمات المقدمة كما سيخلق المزيد من فرص العمل بالمحافظات، وأن القانون هو بالفعل بحاجة للتعديل كما أشار أعضاء مجالس المحافظات السابقة وأشارت التقارير والدراسات التي تم إجراءها بهذا الخصوص.

أما فيما يتعلق بإقناع صناعات القرار والتكلفة المالية فإن استحداث وحدات تنمية يؤشر إلى المزيد من الفرص التي تدر بالمنفعة على الحكومة وعلى المواطن وبأن التكلفة لاستحداث هذه الوحدات ستُغطى مُستقبلاً من خلال المنفعة المتأتية من هذا الاستحداث، كما أن الوصول إلى مجالس محافظات قوية وقادرة على القيام بمهامها سيسهم بالوصول إلى الحكم المحلي الرشيد، وبالتالي الوصول إلى الحكومات البرلمانية وتخفيف الضغط الخدمي عن مجالس النواب، وهذا ما تصبوا إليه الرؤية الملكية والشعبية.

المراجع

المرجع	رقم المرجع
الرأي، ليث نصراوين، (تنفيذ توصيات اللجنة الملكية حول الإدارة المحلية)، 9-4-2023.	(1)
وكالة الأنباء الأردنية - بترا- (اللجنة الملكية لتحديث المنظومة السياسية تنشر أبرز النتائج والتوصيات)، 3-2021-10.	(2)
وكالة الأنباء الأردنية - بترا- (الملك: مجالس المحافظات والبلديات مفتاح أي تطوير في بلدنا)، الأردن 2023	(3)
قانون الإدارة المحلية 2021.	(4)
مركز القدس للدراسات السياسية (اللامركزية المالية في حقل التطبيق ... التجربة الأردنية الناشئة") الأردن، 2019	(5)
مركز قلعة الكرك للاستشارات والتدريب بالتعاون مع مؤسسة فريدريش ايبرت الألمانية، (مراجعة تشريعية لقانون اللامركزية)، الأردن، ديسمبر، 2018.	(6)
مركز الحياة (راصد)، "اللامركزية في الأردن وسبل التطوير"، يوليو 2019.	(7)
قانون اللامركزية لعام 2015.	(8)
المجلس الاقتصادي والاجتماعي، (اللامركزية: التشخيص والسيناريوهات المقترحة)، 2019	(9)
المجلة العربية للنشر العلمي، "أهمية تشكيل المجالس في البلديات ومجالس الخدمات المشتركة"، تشرين الثاني 2022.	(10)
العجامة، أحمد، (دليلك المبسط إلى اللامركزية في الأردن) ، عمان، 2016.	(11)
الوحدة الاستشارية للامركزية في برنامج دعم اللامركزية والحكم المحلي، (الحوار الوطني للامركزية) الأردن، 2019.	(12)
الأكل، رنا (دليل اللامركزية في حقل التطبيق - التجربة الأردنية الناشئة)، عمان، 2019.	(13)
مركز الحياة - راصد-، (دليل اللامركزية لتطوير أداء المجالس المحلية)، الأردن 2019.	(14)
مؤسسة هانز زايدل الألمانية، (التقرير الختامي للامركزية في الأردن) ، 2019	(15)



المعهد السياسي لإعداد القيادات الشبابية وزارة الشباب

الحكومة الشبابية - البرلمان الشبابي



+962 79 9565 667



info@shababgovjo.org



www.shababgovjo.org